

3 نشطاء يصدرون بيان توضيحي بخصوص مشاركتهم في لجنة تقصي الحقائق



الاثنين 15 سبتمبر 2014 12:09 م

شهادة للتاريخ .. حقائق للرأي العام بخصوص المشاركة في لجنة تقصي الحقائق

بناء على اتصال تم بنا من أحد أعضاء لجنة تقصي الحقائق التي يرأسها د.فؤاد رياض، لطلب الإدلاء بشهادتنا حول جرائم الجيش والشرطة منذ يوليو 2013؛ أكد فيه أن اللجنة مستقلة تماماً ولا تتبع لأي جهة وتعهد بالحيادية، فإننا قبلنا دعوة اللجنة للإدلاء بشهادتنا أمامها مشترطين التزام الحيادية والاستقلال في إطار حقوقي وتوثيقي بحت؛ لفضح جرائم الانقلاب البشعة بحق الإنسانية والمواطنين المصريين وكشف الانتهاكات المستمرة بحق المصريين ومنها الاعتداء على حق الناس في الاختيار بالانقلاب، وعلى حقهم في الحياة بالقتل، وعلى حقهم في العدل والحرية بتوظيف مؤسسات الدولة في القمع الدموي وتبريره لإرهاب الشعب عن استكمال ثورته التي قامت لضمان حق الناس في العيش الكريم.

وحيث أن عصاة الانقلاب ومن عينته رئيساً آنذاك ، والمجرم الذي تلاه لا يملكون أي شرعية ولا مشروعية، ولا قدرة على تشكيل لجنة تقصي حقائق حقيقية تدينهم وتورطهم، فإن أول ما تحدثنا فيه أثناء جلسة الاستماع بحضور شخصيات حقوقية مستقلة كان إثبات أن هذا النظام الفاسد المجرم ليس إلا عصاة إستولت على السلطة بالسلاح، وأن تعاوننا مع أي منظمات حقوقية مصرية -بناءً على طلبهم- يكون مشروطاً بالتزام الحيادية والاستقلال وإحترام حقوق الإنسان؛ لكشف حقيقة إرهاب الدولة الذي مارسته سلطة الانقلاب.. وأن موقفنا من الاستمرار في التعامل مع اللجنة سيتحدد بعد صدور تقريرها الدوري طبقاً للمعايير الدولية لا قبله، ولهذا أدلينا بشهادتنا في جلسة وحيدة عن رأيه والمجزرة والحراك الثوري كمشاركين في الثورة وكشهود على الجرائم التي ارتكبتها كل من قوات من الجيش والشرطة وعدد من أعضاء القضاء والنيابة العامة والإعلام الحكومي والمؤسسات الدينية الرسمية بحق مواطنين مصريين.

وحيث أن اللجنة لم تف بتعهداتها، وتجلّى ذلك في قضايا مختلفة منها قضية المبرين عن الطعام (عبد الله الشامي ومحمد سلطان) إذ صرحت بكلام مضلل كاذب يدافع عن وزارة الداخلية، ثم قامت بهجمة تقاريره هذه للمنظمات الحقوقية الدولية التي أدانت جرائم الجيش والشرطة والمحاكمات غير العادلة وآخرها ما صدر من منظمة "هيومان رايتس ووتش" ، ثم أعلن رئيس اللجنة أنه سيقوم بتسليم التقرير للمتهم الأول في كل الجرائم التي حدثت! ، لذا فإننا نؤكد سقوطها لعدم نزاهتها ولا مصداقيتها بعد وقائع الكذب والتضليل المتكرر، ونخشى من أن تصدر تقريراً ملفقاً كاذباً يبرئ المتورطين من أجهزة الدولة في الجرائم التي ارتكبتها مسؤوليها في وقت حدوثها، وتحميل المسؤولية للمعتصمين السلميين الذين يحاكمون الآن- للمفارقة- بتهمة القتل والتظاهر! ، ما يؤدي إلي إفلات الجناة من العقاب وعرقلة العدالة ومطالب القصاص

الموقعون:

- عمار البلتاجي شقيق الشهيذة أسماء البلتاجي

- الاستاذة سناء عبد الجواد رئيس رابطة معتقلي سجون طرة ووالدة الشهيد أسماء البلتاجي

- د[حنان أمين أستاذ طب الأطفال وطبيب بالمشفى الميداني برابعة العدوية]

القاهرة في 14 سبتمبر 2014